

تحقيق المختصر من مصطلح الاثر

للشيخ

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي
 العجمي الشنشوري الشافعي

١٩٣٦م - ١٩٩٨م

تحقيق

محمد احمد بدوي الشنشوري

مراجعة

أحمد بن جابر

رئيس التحرير

د. علي أحمد الخياط

هدية مجلة الازهر - ربيع الآخر ١٤٠٥هـ

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تحقيق المختصر من مصطلح الاثر

للشيخ

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي
العجمي الشنشوري الشافعي

٢٩٣٦ - ٢٩٩٨ م

تحقيق

محمد احمد بدوي الشنشوري

مراجعة

أحمد بن جابر

رئيس التحرير

د. علي أحمد الخياط

هدية مجلة الازهر - ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

حاجة العصر الى نشر علوم السنة

لم ينقص اهتمام المسلمين بالسنة الشريفة في أى عصر ، لكنه يتزايد في هذا العصر لأسباب كثيرة منها :

١ - تزايد اهتمام الشباب بالدين بعامة وبالسنة بخاصة .

٢ - جراءة بعض الناس على القول في الدين بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، ومن ذلك خوض بعضهم في السنة بروح غير ودية .

٣ - تزايد الوعي بمناهج العمل للدنيا والآخرة ، وتطلع قطاعات عريضة من المتدينين وبعيدى النظر منهم الى تسهيل ادخال

الأحاديث الصحيحة في حياة المسلمين لتحدث به
ازاحة طبيعية للضعيف المكذوب •

وتتوزع مظاهر هذا الاهتمام بالسنة بين جهات
علمية كثيرة رسمية وغير رسمية وأفراد •

ومن التطلعات التي يحاول المخلصون للسنة
منهجية تحقيقها ووضع قواعد تجميع السنة بعامة
عند البعض ، والصحيح منها بخاصة عند البعض •

فكالية أصول الدين بالقاهرة بصدد تخريج
أحاديث مسند الامام أحمد بن حنبل ، وميز
الصحيح من غيره ، ومجمع البحوث الاسلامية
يخرج أحاديث الجامع الكبير للسيوطي بتخريج
لأحاديثه ، وفي قطر أنشئ مركز بحوث السنة ،
وهم بصدد تأصيل منهج لجمع السنة الصحيحة ،
ويسهم كثير من دور النشر ، ومن بعض الغيورين
على السنة ، ومن الأفراد ، وقد لمعت في الصحافة
اشارات الى محاولات لتجميع السنة وعمل
موسوعات لها ، وقد دعوت الى ايجاد نوع من
التواصل بين كل هؤلاء ، وأرجو أن تقتصر الجهود
المبذولة على الصحيح من السنة الشريفة •

وقد خطوت بحمد الله تعالى الخطوة الكبرى في أهميتها ، واستقامة منهجها في تجميع السنة الصحيحة ووضعت أساسا متينا لها بجمع الصحيحين في كتابي (كفاية المسلم في الجمع بين البخاري ومسلم) (١) بمنهج حديث لم يسبق اليه ، جعل الصحيحين في أحسن وضع لهما الآن يكونا محور السنة الصحيحة والسدى الذي تلحم عليه جميع كتب السنة الأخرى .

المختصر في مصطلح أهل الأثر

وقد تيسر لى العثور مؤخرا على كتيب مخطوط بمكتبة الأزهر يسمى (المختصر في مصطلح أهل الأثر) للشيخ عبد الله الشنشورى رأيت فيه الوفاء بجانب كبير من متطلبات الصحوة المعاصرة في دراسات السنة الشريفة الى جانب التنوير للقارىء

♥ (١) هناك كتاب مطبوع ومتداول اسمه زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم : للشيخ الشنقيطى .
« مجلة الازهر »

العادى والمتخصص بمصطلح الحديث ، فانبعث
لتحقيقه ونشره ، ورأيت استكمالاً للفائدة منه أن
أضيف إليه تعليقات مختصرة تزيد وضوحاً ،
ووجدت في شرح المؤلف لمختصره خير ما يحقق هذا
الوضوح اذ هو أدري بما يكمل ما اختصر ، وأعلم
بما أكن وأضمر •

وكان من محاسن التوفيق أن يكون الشنشورى
محمد بن أحمد بن بدوى بن الدسوقي محقق كتاب
الشنشورى عبد الله بن محمد بن عبد الله بن على •

الشيخ عبد الله الشنشورى

جاء التعريف بالشيخ فى كثير من معجمات
المؤلفين فقد أحال الأستاذ عمر رضا كحالة بما كتب
عنه الى فهرس المؤلفين بالمكتبة الظاهرية بدمشق ،
والى هدية العارفين وايضاح المكنون للبغدادى
وكشف الظنون وبروكلمان ، وقال : هو عبد الله
ابن محمد بن عبد الله بن على العجمى الشنشورى
الشافعى الأزهرى ، فرائضى حاسب خطيب محدث
أصولى ، ولى الخطابة بالأزهر •

مؤلفاته :

١ - بغية الراغب في شرح مرشد الطالب
لابن الهائم في الحساب .

٢ - خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح
أهل الأثر للمؤلف .

٣ - فتح القريب المجيب بشرح الترتيب في
الفرائض .

٤ - الفوائد الشنشورية في شرح فرائض
الرحبية .

٥ - قرة العينين في ساحة ظرف القلتين .

ولقب أبيه برهان الدين ، ولقب جده جمال
الدين ، ولقب جد أبيه نور الدين العجمي
الشنشوري ، وسكن جده العجمي بقرية بالقرب
من شنشور يقال لها شوشاي وله بها قبر
يزار ومسجد مسمى باسمه .

وقال الشيخ عبد الله في شرحه المذكور :
أخبرني والدي الشيخ بهاء الدين أن مولدي سنة

خمس أو ست وثلاثين وتسعمائة ، وكانت وفاة
الشيخ كما في التعريف به في مختلف المراجع عنه
سنة ٩٩٨ هـ .

ولا تزال الأوقاف المحبوسة على الشيخ العجمي
وأولاده وأحفاده قائمة الى الآن في شوشاي
والبلاد المجاورة مثل الزاوية البيضاء « وسبك
الأحد » ، وقد اطلعت عليها وصورت منها ست
وثائق صادرة من الباب العالي وبأختامه وطرأته .

أصل المختصر

لم أعثر من المختصر الا على نسخة واحدة
بمكتبة الأزهر الشريف مرقومة ٢٦٢ مصطلح ،
وتقع في تسع صفحات ، وبآخر صفحة : (كتبه
الفقيه محمد الشريف العاملي) ، ولم يذكر تاريخ
الكتابة ، لكن الخط هو الخط السائد في القرن
العاشر الهجري والقرن الحادي عشر المتشابه في
جميع نسخ الشرح المكتوبة في هذه الفترة ،
وبمطابقة هذه النسخة على جميع نسخ الشرح
تبين المطابقة التامة بينها وبين جميع النسخ ،

الأ ما كان من نسخة واحدة سقط منها ما يقرب من
صفحة • لذا فإن الاعتماد عليها لن يكون كافيا لكن
بالعثور على نسخة من الشرح بخط المؤلف متضمنة
للأصل بجبر أحمر استقام منهج التحقيق
واكتمل •

نسخ الشرح المتضمن للأصل

يوجد من الشرح المتضمن للأصل ست نسخ
بمكتبة الأزهر الشريف أهمها :

١ - نسخة بخط عبد الرحمن الشنواني كتبت
سنة ٩٩٨ هـ أى فى حياة الشيخ ، ويمكن القول بلا
كبير مجازفة أنها روجعت على النسخة
الأم التى هى بخط الشيخ أو سمعت من الشيخ
نفسه •

٢ - نسخة بقلم الشريف حسن بن شمس الدين
الصهرجتى سنة ١٠٨٠ هـ •

٣ - نسخة أخرى شأنها شأن باقى النسخ من
دقة الضبط لكتها تمتاز بجودة فى الخط •

٤ - النسخة الأم التى بخط المؤلف نفسه •

النسخة الأم

جاء عنوان الكتاب في صفحة الوجه من المخطوط (خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر) بخط مؤلفها رحمه الله تعالى آمين ، وعلى الجانب الأيمن للعنوان تعليق نصه : هذا الكتاب بخط مؤلفه ما عدا الصفحة الأولى • قلت : وأيضا الصفحة الخارجية للمخطوط بـكل ما فيها فهي والصفحة الأولى بخط واحد ، وعلى الجانب الأيسر تعليق نصه : من نعم الله على عبده الفقير الى رحمة مولاه أحمد بن الشيخ محمد الجمالى المغربى المالكى الأزهرى وتحت اسم الكتاب وفى الوسط : وقف لله تعالى على طلبة العلم بالأزهر ، ومقره بخزانة أحمد الدمنهورى بالأزهر ، وقد تكررت عبارة الوقف هذه بأعلى بعض صفحات المخطوط بخط الصفحة الأولى نفسه •

وجاء بآخر صفحة من هذه النسخة وبخط المؤلف التعليق الآتى : وقال ذلك وكتبه مؤلفه الفقير عبد الله ... العجمى الشنشورى الشافعى

الفرضى غفر الله له ، وكان الفراغ من كتابة هذه
النسخة الثانية في العشرين من شهر صفر الخير
سنة ٩٩٨ قبل سنة من وفاته •

وفي النسخة المرقومة بالمكتبة ٤٠٤ بآخرها :
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الثالثة في اليوم
الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ٩٩٨ هـ • كتبه
لنفسه ولمن شاء الله بعده فقير رحمة ربه
عبد الرحمن ••• الشنواني الشافعى ، وكان
الفراغ منها في سابع شهر رمضان المعظم سنة
١٠٨٠ •

ويستفاد من هذا أن الشيخ كتب بنفسه نسخة
ثالثة ، ولم يؤثر هذا على نعت النسخة الثانية بالأم
فان المراجعة دلت على التطابق التام بين النسخة
الثانية وهذا الفرع للنسخة الثالثة بعد تضمين ما
بهوامش النسخة الثانية في صلب المتن نفسه •

لذلك فان اعتبار النسخة الثانية المكتوبة بخط
المؤلف هى النسخة الأم اعتبار لا غبار عليه ،
وعليها الاعتماد •

وفي النسخة المرقومة ٨٣٣ بالمكتبة تصحيحات
بسيطة قد يستفاد منها أنها فرع للنسخة الأصلية .

في المنهج

مما جريت عليه في هذا التحقيق أن جعلت نص
المختصر في أعلى الصفحة وجعلت الشرح تحت المتن
مفصولا بينهما بخط .

وقد اعتمدت في الشرح في معظمه على شرح
المؤلف ، ورجعت في جميع ما اقتطف وما اقتطفت
الى مصادره ونبته على مواضعه فيها بذكر
صفحاته ، ووجدت تطابقا تاما بين ما جاء في الشرح
معزوا الى مصادره وما جاء في هذه المصادر ،
مما يمكن أن يعد معه شرحي على المختصر تحقيقا
آخر لشرح المؤلف .

وبهذا استوى للقارئ تحقيقان لدرتين من درر
التراث في علم هو في أشد الحاجة اليه ، والله
الهادي الى هذا التوفيق .

محمد بن أحمد بن بدوي بن الدسوقي الشنشوري

شنشور في ٣ من شعبان ١٤٠٤

١٩٨٤ / ٥ / ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحدده لا شريك له ، الملك الحق المبين ، وأشهد أن
سيدنا محمدا عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين ،
وعلى آله وصحبه أجمعين •

ويعد

فيقول الشيخ عبد الله بن الشيخ بهاء الدين
الشنشوري الفرضي الشافعي غفر الله له
وأولاده ، وأولاده عبد الوهاب والمسلمين أجمعين •
هذه مقدمة في مصطلح علم الحديث نافعة
إن شاء الله سميت « بالمختصر في مصطلح أهل
الأثر » •

والحديث هو ما أضيف إلى النبي ﷺ أو
إلى أصحابه أو إلى من دونه قولا أو فعلا أو
تقريرا •

اعلم أن أهل الأثر قسموا الحديث الى صحيح
وحسن وضعيف .

فالصحيح ما رواه العدل الضابط .

أنواع الحديث

ان اشتمل الحديث من صفات القبول على أعلاها
من عدالة الرواة وضبطهم فهو الصحيح ، أو على
أدناها فهو الحسن ، أو لم يشتمل على شيء منها فهو
الضعيف .

الصحيح :

الصحيح صحيحان : صحيح لذاته وهو
ما عرفه الشيخ (١) .

والعدل من له خلق يحمله على ملازمة التقوى
والمروءة ، والضابط من يكون مقتدرا على أداء
ماتحملة . والضبط نوعان : ضبط صدر بذاكرة
واعية ، وضبط كتاب مصون مصحح ، والصحيح
لغيره هو ما صحح بأمر أجنبي عنه بأن وجد ما يجبر

(١) ما رواه العدل بدليل ما قبله وما بعده .

عن مثله الى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة .
وأول من ألف في الصحيح الامام أبو عبد الله
ابن اسماعيل البخارى ، وكتابه مقدم على غيره ،
ثم الامام مسلم بن الحجاج القشيري
النيسابوري ، فيقدم ما اتفقا عليه ، ثم ما رواه
البخارى وحده ، ثم ما رواه مسلم وحده ، ثم
ما كان على شرطهما ، ثم ما كان على شرط البخارى

قصوره ككثرة الطرق ، فيرتفع من مرتبة الحسن
الى مرتبة الصحة .

وانتهاء السند يكون الى النبى ﷺ ، وهو
من أقسام المرفوع كما سيأتى ، أو الى الصحابى
وهو الموقوف ، أو الى من دونه ، وقد يسمى الأثر
عند البعض • والشذوذ — كما سيأتى — هو رواية
راو لما لم يروه غيره ، أو لما يخالف فيه الثقات ،
أو من هو أرجح منه ، والمقصود بالعلة العلة القادحة
كقطع سند ظاهر الاتصال أو وقف لحديث ظاهر
الرفع .

وحده ، ثم ما كان على شرط مسام وحده ، ثم ما
كان على شرط غيرهما •

والمعتمد امساكنا عن الحكم على سند بأنه أصح
الأسانيد، وقد خاض في ذلك قوم ، فقيل : مالك
عن نافع عن ابن عمر • فان زدت راويا عن مالك ،
فقل : الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ،
وان زدت راويا عن الشافعي ، فقل :
أحمد بن حنبل عن الشافعي ، وقيل غير ذلك •

وأول من صنف في الصحيح الامام أبو عبد الله
محمد ابن اسماعيل البخاري ، وكتابه مقدم على غيره
لجودة التصنيف وشدة الاتصال ، واتساع التبويب
والابتكار فيه ، واشتراط الملقى في المروى بالعنونة
بينما يكتفى مسلم وغيره بالتعاصر وامكان الملقى •
ويليه الامام مسلم بن الحجاج القشيري نسبة
الى قشير قبيلة عربية ، النيسابوري اقامة وسكنا ،
ونيسابور احدى بلاد بخارى الواقعة فيما أسمته
روسيا الآن أوزبكستان •

مراتب الصحة : ويقدم ما اتفق عليه البخاري

والحسن لذاته ، قال الحافظ الخطابي : هو
ما عرف مخرجه ، واشتهرت رجاله بالعدالة
والضبط اشتهارا دون اشتهار رجال الصحيح ،

ومسلم ، ويصطلح على تسميته بالمتفق •
قال القاضي أبو عبد الله بن يعقوب بن الأخرم
شيخ الحاكم (١) : قل ما فات البخارى ومسلما
من الأحاديث الصحيحة •

ثم ما رواه البخارى وحده ... الخ ما ذكر
الشيخ •

وفى غير الصحيحين من كتب السنة ما نص
الأئمة المصنفون على صحته ، وما سكنوا عنه
فمنه الصحيح وغير الصحيح •

واذا قيل : هذا حديث صحيح ، فمعناه فى ظاهر
الحال من جهة الاسناد لا أنه مقطوع به ، وإذا
قيل : غير صحيح ، فمعناه لم يصح اسناده •
قلت : أما حين تستخدم المقاييس الموضوعية التى
وضعها الأئمة لنقد المتن فى ذاته ، فان معنى

(١) الباعث ص ٢٦ •

**وقال الترمذى : هو ما سلم من السنود ، ولم يكن
فى رواته من يتهم بالكذب ، ولم يكن ورد فردا .**

الصحة وعدمها ينصب على المتن بصرف النظر عن
الاسناد .

الحسن : ساق الشيخ فى الحسن لذاته تعريفي
الخطابى والترمذى ، والتعريفان ينصبان على
الحسن بصفة عامة ، ولذلك قال الشيخ أبو عمرو بن
الصلاح (١) : ليس فيما ذكر الترمذى والمخطابى
ما يفصل الحسن من الصحيح ، وقد أمعنت النظر
فى ذلك فتتقح لى أن الحديث الحسن قسمان :
أحدهما : الحديث الذى لا يخلو اسناده من
مستور لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلا كثير
الخطأ ولا هو متهم بالكذب ، ويكون متن الحديث
قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر ، فيخرج بذلك
عن كونه شاذاً أو منكراً ، ثم قال : وكلام الترمذى
على هذا القسم يتنزل أ ه وقال القاسمى (٢) : ان

(١) المقدمة ص ١٥

(٢) قواعد التحديث ١٠٢ .

هذا التعريف عند ابن الصلاح للحسن لغيره أ ه •

الثاني (١) : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والاتقان ، ولا يعد ما ينقرد به منكرا ، ولا يكون المتن ثناذا ولا معطلا ، وعلى هذا يثنون كلام الخطابي أ ه ، وقال القاسمي (٢) : ان هذا هو الحسن لذاته •

قال ابن تيمية (٣) : لم تعرف القسمة الى صحيح وحسن وضعيف عن أحد قبل الترمذى ، ومن قبله كانوا يقسمون الحديث الى صحيح وضعيف أ ه • وقال ابن الصلاح (٤) : وأما قول الترمذى : هذا حديث حسن صحيح فمشكل لأن الجمع بينهما في حديث واحد كالمتعذر ، فممنهم من قال : ذلك باعتبار اسنادين : حسن وصحيح ، ومنهم من

(١) المقدمة ص ١٦

(٢) قواعد التحديث ص ١٠٢

(٣) قواعد التحديث ص ١٠٣

(٤) المقدمة ص ١٩ •

والضعيف ما ليس بصحيح ولا حسن •
فصل

والمرفوع : ما أضيف الى النبي ﷺ قولاً
أو فعلاً أو تقريراً ، سواء أضافه صحابى أم غيره •
فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع
والمعضل والمعلقون الموقوف والمقطوع •

يقول : هو حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار
الاسناد •

الضعيف ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن ،
ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح ، ومنه ما له لقب
خاص كالמושوع والشاذ وغيرهما • قال ذلك
النووى (١) •

قال ابن تيمية (٢) : الضعيف عندهم كان نوعين :
ضعيفا ضعفا لا يمنع العمل به ، وهو يشبه الحسن
فى اصطلاح الترمذى ، وضعيفا ضعفا يوجب تركه
وهو الواهى •

(١) التريب ص ٧

(٢) قواعد التحديث ص ١٠٣

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح (١) :
لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون
حسنا لأن الضعف يتفاوت ، وقد أنكر الامام مسلم
في مقدمة صحيحه الرواية عن الضعفاء ، ورمى
الرواة عن الضعفاء بأنهم غاشون آثمون
جهلاء (٢) .

فصل

المرفوع ما أضيف صراحة أو حكما الى النبي
ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً سواء أضافه صحابي
أو غيره .

والمرفوع قولاً كقول الصحابي : سمعت رسول
الله ﷺ يقول كذا ، والمرفوع فعلاً كقول الصحابي
رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا أو كان يفعل كذا ،
والمرفوع تقريراً كقول الصحابي : فعلت بحضرة

(١) المقدمة ص ١٧

(٢) لا ينافي هذا أننا وجدنا من الحديث الضعيف
ما ارتفع الى درجة الصحيح - أنظر للشيخ شاكر
تحقيقه لأحاديث مسند ابن حنبل رضى الله عنه وبخاصة
الجزء الاول طبع دار المعارف . « مجلة الازهر »

وشرط فيه الخطيب أن يرفعه الصحابي •

النبي ﷺ كذا أو فعل فلان كذا بحضرة النبي ﷺ
ولا يذكر انكاره •

وقال ابن حجر (١) : المرفوع حكما من القول
ما يقوله الصحابي الذي لم يأخذ من الاسرائيليات
مما لا مجال للاجتهاد فيه كالاخبار عن بدء الخلق
والأمور الآتية ومثال المرفوع حكما من الفعل أن
يفعل الصحابي مما لا مجال للاجتهاد فيه فيدل على
أن ذلك عنده عن النبي ﷺ • ومثال المرفوع حكما
من التقرير أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلونه
في زمان النبي ﷺ كذا ، من جهة أن الظاهر اطلاع
النبي عليه ، وقد استدلل جابر وأبو سعيد الخدري
على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن
ينزل •

ويلتحق بالمرفوع حكما ما ورد بصيغة الكناية
في موضع الصيغ الصريحة كقول التابعي عن
الصحابي : يرفع الحديث أو ينميه أو يبلغ به •

(١) النزهة ص ٤٣ •

ومن يقابله بالمرسل ، فقد عني به المتصل
بالنبي ﷺ .

والمسند : هو المرفوع أو ما قد وصل . قولان

والمتصل : ما اتصل اسناده بسماع كل راو عمن
فوقه الى منتهاه سواء أكان موقوفا أو مرفوعا .

ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي : من السنة
كذا أو أن يحكم الصحابي على فعل أنه طاعة لله
ولرسوله .

وقد يكون المرفوع متصلا أو مرسلا أو منقطعا
أو معضلا أو معاقا ، وكلها من صفات السند دون
الموقوف والمقطوع فهما مع المرفوع من صفات
المتن ، وسيأتى بيانها .

ومن يقابل المرفوع بالمرسل كأن يقول في حديثه :
رفعه فلان وأرسله فلان ، فقد عني بالمرفوع المتصل
بالنبي ﷺ .

المسند : فيه قولان : القول الأول هو المرفوع
بمعنى المروى عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلا

والموقوف : ما قصر على صحابي سواء اتصل

سنده أم انقطع ، وسماه بعض الفقهاء الأثر •

والمقطوع قول التابعي أو فعله •

والمرسل : على المشهور ما رفعه التابعي الى

النبي ﷺ ، وقيل : ما رفعه التابعي الكبير ، وقيل ،

أو منقطعا ، وهو لأبي عمر بن عبد البر (١) ،

وثانيهما : ما قد وصل اسناده من راويه الى

منتهاه ، ويسمى الموصول سواء أكان مرفوعا اليه

ﷺ أو موقوفا ، وهذا التعريف للخطيب • (٢) وثمة

قول ثالث للحاكم (٣) قال : المسند هو ما اتصل

اسناده الى رسول الله ، ورجحه ابن حجر (٤) •

وتعريف الحاكم يخرج بقيد الاتصال المرسل

والمقطوع والمعضل والمعلق ومعنعن المدلس قبل تبين

سماعه •

المقتل : ما اتصل اسناده بسامع كل راو ممن

(١) قواعد التحديث ص ١٢٣

(٢) قواعد التحديث ص ١٢٣

(٣) الباعث ص ١٣ •

(٤) النزهة ص ٤٩ •

ما سقط من راو أو أكثر ، سواء من أوله أو آخره أو وسطه •

فوقه سواء أكان موقوفا على صحابي أو مرفوعا الى النبي •

الموقوف : ما قصر على الصحابي قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، سواء اتصل سنده أم انقطع ، وسمى بعض الفقهاء من الشافعية الموقوف بالأثر •

المقطوع : قول التابعي أو فعله أى الموقوف على التابعين قولاً أو فعلاً أو تقريراً — قال الشيخ زكريا (١) : اذا خلا عن قرينة الرفع أو الوقف وكالتابعي من دونه • قاله شيخنا ابن حجر أ ه •

المرسل : على المشهور ما رفعه التابعي الى النبي ﷺ ، وقيل : ما رفعه التابعي الكبير • قال ابن الصلاح (٢) وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير • وقيل : ما سقط من سنده ، راو أو أكثر سواء كان الساقط من أول السند أو من آخره

(١) فتح الباقي ص : ١/١٢٤ •

(٢) المقدمة ص ٢٥ •

والمنقطع على المشهور : هو الذى سقط من سنده
راو واحد قبل الصحابى ، وقيل : ما لم يتصل
سنده .

أو من وسطه . قال الشيخ زكريا (١) فيشمل
المنقطع والمعضل والمعلق ، وهذا ما حكاه ابن
الصلاح عن الفقهاء والأصوليين والخطيب وجماعة
من المحدثين ، وخالف أكثر المحدثين فقالوا : هو
رواية التابعى عن النبى ﷺ .

وما أرسله الصحابى بأن لم يسمعه من النبى
ﷺ الا بواسطة فيحتج به على الصواب لأن غالب
روايته عن الصحابة ، وهم عدول لا تقدر فيهم
الجهالة بأعيانهم ، وقول الأستاذ أبى اسحق
الاسفراينى وغيره : لا يحتج به ضعيف . قلت بل
الأقوى فان القول بعدالة جميع الصحابة فردا
يستبعد بصفة مطلقة أن يكون منهم غير عادل ،
وهذا لا يسنده ، دليل موضوعى .

المنقطع : على المشهور هو الذى سقط من سنده ،

(١) فتح الباقى ص ١/١٤٦ .

والمفضل : ما سقط من اسناده اثنان فصاعدا •
والمعلق : ما سقط من مبدأ سنده راو واحد أو أكثر

راو واحد قبل الصحابي • قال الشيخ زكريا : (١)
أى فى الموضع الواحد ولم يسقط معه الصحابي ، فان
سقط مع الصحابي التابعى فهو من المفضل الآتى ، وان
تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها
على واحد فانه يكون منقطعا فى مواضع ا • ه •

فخرج بما قبل الصحابي ما لو سقط الصحابي فهو
المرسل السابق ، وقيل المنقطع : ما لم يتصل سنده •
قال النووي فى التقريب (٢) : الصحيح الذى
ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهما
من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل اسناده على أى
وجه كان انقطاعه ، وأكثر ما يستعمل فى رواية من
دون التابعى عن الصحابي كمالك عن ابن عمر أ • ه •
المفضل : ما سقط من اسناده اثنان فصاعدا •

قال الشيخ زكريا (١) : وان تعددت المواضع

(١) فتح الباقى ص ١٥٩ / ١

(٢) التقريب ص ٩ •

(٣) فتح الباقى ص ١٥٩ / ١ •

من تصرف بعض المصنفين • ومن صورته أن تحذف
جميع السند ، ويقال مثلاً : قال رسول الله ﷺ

فصل

والمنعن : ما يقال فيه فلان عن فلان من غير
بيان للتحديث أو الأخبار أو السماع •

سواء أكان الساقط الصحابي والتابعي أم غيرهما •
قال النووي (١) : ولعدم التقييد قال ابن الصلاح :
إن قول المصنف قال رسول الله ﷺ : كذا من قبيل
المعضل أ • ه • قلت : وحينئذ قد يسمى المعلق •
المعلق : ما سقط من مبدأ سنده ، راو واحد أو أكثر
من تصرف بعض المصنفين • ومن صورته أن يحذف
جميع السند ، ويقال مثلاً : قال رسول الله ﷺ •
والتعليق كثير في البخاري لأغراض بينها ابن
حجر في هدى الساري ، وهو قليل في مسلم •
ويفعله كثير من المصنفين في مجاميعهم مثل النووي
والمنعن : قال العراقي (٢) : الصحيح الذي عليه

(١) التقريب ص ٢٦ •

(٢) العراقي ص ١/١٦٣ •

والمسلسل ما اتفقت روايته على صفة أو حالة أو
كيفية •

العمل وذهب اليه الجماهير وأئمة الحديث وغيرهم
أنه من قبيل المتصل بشرط سلامة الراوى من
التدليس اه ، واشترط البخارى وعلى بن المدينى
ثبوت اللقاء ، وأنكر مسلم فى مقدمة صحيحه
اشتراط ثبوت اللقاء ولم يكتف أبو المظفر
السمعانى (١) بثبوت اللقاء بل اشترط طول الصحبة
بين الراوى والمروى عنه وذهب بعضهم الى أن
الاسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى يبين
اتصاله بسند آخر •

المسلسل : ما اتفقت روايته على صفة أو حالة
أو كيفية واحدا بعد واحد سواء كان ذلك فى صيغ
الأخذ أو زمن الرواية أو مكانها أو حالة قولية أو
فعلية •

ومثال التسلسل بحالة الرواة القولية حديث

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١ •

والمقواتر : ما نقله جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم
على الكذب .

والمشهور ما رواه أكثر من اثنين عن أكثر من
اثنين .

معاذ ابن جبل أن النبي ﷺ قال له : يا معاذ انى
أحبك .

قال العراقي (١) : فقد تسلسل لنا بقول كل راو
من رواته لمن يروى عنه : أنا أحبك اه .

ومثال التسلسل بأحوال الرواة الفعلية كما قال
العراقي (٢) : قول أبى هريرة : شبك أبو القاسم
بيدى ، وقال : خلق الله الأرض يوم السبت .
الحديث فقد تسلسل لنا بتشبيك كل واحد من رواته
بيد من روى عنه .

المقواتر : ما نقله من ابتدائه الى انتهائه جمع عن
جمع غير محصورين فى عدد معين بحيث يؤمن
تواطؤهم على الكذب ، ولا يشترط اسلامهم ،

(١) العراقي من ٢٨٥ / ٢
(٢) العراقي من ٢٨٥ / ٢ .

والعزیز : مالا یرویه أقل من اثنين عن أقل من
اثنین •

واختلف فی العدد الذی یفید التواتر ، وذكروا أربعة ،
وذكروا عشرين وأربعین وسبعین •
المشهور : ما رواه أكثر من اثنين عن أكثر من اثنين
لمنتهاء • قال الشیخ زکریا (۱) : ویسمى المستفیض ،
وبعضهم غایر بینهما بأن المستفیض یکون من ابتدائه
الی انتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك بحیث
یشمل ما أوله منقول عن واحد اه •

قال ابن حجر : (۲) المشهور قد یطلق أيضا علی
ما اشتهر علی اللسنة ، فیشمل ماله اسناد واحد
فصاعدا بل ما لا یوجد له اسناد أيضا •

العزیز : مالا یرویه أقل من اثنين عن أقل من
اثنین • هذا تعریف الشنشوری ، وقد عرفه
القاسمی (۳) بأنه ما انفرد به عن راویه اثنان أو

(۱) فتح الباقی ص ۲۸۵/۲

(۲) النزہة ص ۶ •

(۳) قواعد التحدیث ص ۱۲۵ •

والغريب ما رواه واحد فقط •

ثلاثة ولو رواه بعد ذلك مائة ، فقد يكون الحديث عزيزا مشهورا •

الغريب : ما رواه واحد فقط في أى موضع وقع التفرد فيه من السند • ومنه الغريب المطلق وهو الذى تكون الغرابة فيه فى أصل السند وهو الصحابى ولو تعددت الطرق اليه ، ومنه الغريب النسبى بأن يكون التفرد فى أثناء السند كأن يرويه عن الصحابى أكثر من واحد ، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد •

قال ابن حجر (١) : والغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً إلا أن الاصطلاح غاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال ، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبى اهـ وسيأتى أن الفرد والغريب ما خلا عن الشاهد والمتابع • وقال العراقى (٢) : ان وصف

(١) فتح الباقى ص ١٥٩/٢

(٢) النزمة ص ٦ •

والمتروك : ما تفرد بروايته واحد وأجمع على ضعفه ، والمنكر الفرد : وهو الذى لا يعرف منته من غير جهة راويه .

والشاذ ما يخالف الراوى الثقة فيه الملا .

الحديث بكونه مشهورا أو عزيزا أو غريبا لا يناهى الصحة ولا الضعف بل قد يكون مشهورا صحيحا أو مشهورا ضعيفا أو غريبا صحيحا أو غريبا ضعيفا أو عزيزا صحيحا أو ضعيفا .

المتروك : قال ابن حجر (١) : هو ما يتهم راويه بالكذب ، ولا يروى ذلك الحديث الا من جهته ، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة ، وكذا من عرف بالكذب فى كلامه ، وان لم يظهر منه وقوع ذلك فى الحديث النبوى ، وهذا دون الأول اه .

المنكر الفرد : هكذا عرفه البرذنجى ، وعرفه ابن حجر بغير ذلك (٢) ، وعبارته : فمن فحش غلطه ، أو كثرت غفلاته ، وظهر فسقه فحديثه منكر اه وذلك على رأى من لا يشترط فى المنكر قيد المخالفة ، أما على

(١) النزهة ص ٣٢

(٢) النزهة ص ٣٢ .

رأى من يشترط ذلك فسيأتى عنه فى الكلام على الشاذ تعريفه ان شاء الله .

أنشاذ : ما يخالف الراوى الثقة الجماعة الثقات فيما رويوه ، ويتعذر الجمع بينهما . هكذا عرفه الشافعى ، ونقله عنه العراقى . وقال العراقى أيضا (١) : وقال الحاكم : الشاذ هو الذى ينفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة ، فلم يشترط فيه مخالفة الناس ، وقال الخليلى : الذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ليس له الا اسناد واحد يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة . فما كان عن غير ثقة فهو متروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به فلم يشترط الخليلى فى الشاذ تفرد الثقة بل مطلق التفرد اه من العراقى .

وقال ابن الصلاح (٢) : أما ما حكم عليه الشافعى بالشذوذ فلا اشكال فيه ، أما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الضابط كحديث : انما الأعمال بالنيات ، فقد تفرد به عمر عن النبى ﷺ ،

(١) العراقى ص ١/١٩٣ .

(٢) المقدمة ص ٤٥ .

فصل الاعتبار

هو النظر في طرق الحديث ليعرف : هل شارك راويه الذى يظن تفردة به راو آخر فيما رواه من

وتفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم عن علقمة محمد بن ابراهيم ، ثم عنه يحيى بن سعيد وهو مخرج فى الصحيحين • فالأمر فى ذلك ليس على الإطلاق بل الأمر على تفصيل ، فنقول : اذا انفرد الراوى بشيء نظر فيه • فان كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما تفرد به شاذاً مردوداً ، وان لم يكن مخالفاً لما رواه غيره وانما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر فى هذا الراوى المنفرد ، فان كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ، وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده به مزحزحاً له عن حيز الصحيح ، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتته • فان كان المنفرد به غير بعيد عن درجة الحافظ الضابط المقبول تفردة استحسننا حديثه وان كان بعيداً عن ذلك رددنا ما انفرد به

ذلك الحديث عن شيخه أو شيخ شيخه فما فوقه
أم لا •

فإن شورك من راو معتبر به في شيخه بلفظه فهو
المتابعة التامة ، وإن شورك شيخه أو شيخ شيخه

وكان من قبيل الشاذ والمنكر اه من ابن الصلاح •
قال ابن حجر (١) وبين الشاذ والمنكر عموم
وخصوص من وجه لأن بينهما اجتماعا في اشتراط
المخالفة ، واقتربا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق ،
والمنكر راويه ضعيف ، وقد غفل من سوى بينهما •

فصل الاعتبار

ومنه تعلم المتابعات والشواهد ، وهو النظر في
طرق الحديث بتتبعه في الجوامع والمسانيد
والأجزاء ليعلم هل شارك راويه الذي يظن تفرده
به راو آخر فيما رواه من ذلك الحديث بلفظه أو
بمعناه في شيخه أو شيخ شيخه فما فوقه الى آخر
السند واحدا بعد واحد حتى الصاحبى أم لم
يشاركه في لفظه أو في معناه راو آخر •

المتابعة التامة : فإن شورك الراوى الذى يظن

(١) النزهة ص ٢١ •

في رواية كل منهما عن شيخه فما فوقه بلفظه فهي
المتابعة القاصرة •

وان أتى متن عن ذلك الصحابي أو غيره بمضاه
فهو الشاهد •

تشرده من راو معتبر به في شيخه بلفظه حتى
الصحابي فهو المتابعة التامة ، وسميت تامة لاتفاقها
مع الأصل في جميع مجال السند من مبتدئه الى
منتهاه •

المتابعة القاصرة : وان شورك شيخه أو شيخ
شيخه في رواية كل منهما عن شيخ واحد فما فوقه
حتى الصحابي بلفظه فهي المتابعة القاصرة ،
وسميت قاصرة لاتفاقها مع الأصل في بعض رجال
السند •

الشاهد : هو متن آخر عن ذلك الصحابي أو
صحابي غيره بمعناه •

والخلاصة ان المتابع بكسر الباء مختص بما
كان بلفظ المتابع بفتح الباء ، سواء كان ذلك من
رواية ذلك الصحابي أم كان من رواية غيره ، وأن

فالحاصل أن المتابع مختص بما كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا • وأن الشاهد مختص بما كان بالمعنى كذلك •

وقد يطلق الشاهد على المتابعة القاصرة وهذا ما عليه الجمهور •

ورجح الشهاب ابن حجر أن افتراقهما بالصحابي • فما جاء عن ذلك الصحابي بلفظه أو

الشاهد مختص بما كان بالمعنى كذلك أى سواء كان ذلك من رواية ذلك الصحابي أم لا •

وقد يطلق الشاهد على المتابعة القاصرة ، وهذا ما عليه الجمهور • ورجح الشهاب ابن حجر (١) أن افتراقهما بالصحابي ، فما جاء عن ذلك الصحابي بلفظه أو بمعناه فمتابع ، وما جاء عن غيره بلفظه أو بمعناه فشاهد •

ومثال المتابعة التامة والقاصرة والشاهد باللفظ

(١) النزهة ص ٤٥ •

بمعناه فمتابع ، وما جاء عن غيره بلفظه أو بمعناه
دهو شاهد •

وما خلا عن التابعي والشاهد ففرد ، وينقسم
إلى انشاذ والمنكر كما مر •

والشاهد بالمعنى ما ذكره الشيخ زكريا (١) تبعاً
لما اختاره ابن حجر عن رواية الشافعي عن مالك
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
ﷺ قال : الشهر تسع وعشرون •• فان غم عليكم
فأكملوا العدة ثلاثين • رواه عدد من أصحاب مالك
فاقدروا له فأشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد
بقوله : فأكملوا العدة ثلاثين ، فنظرنا فوجدنا
البخاري رواه بلفظ الشافعي فقال : حدثنا عبد الله
ابن مسلمة القعنبي حدثنا مالك الخ • فهذه متبعة
تامة لما رواه الشافعي ، ورواه ابن خزيمة عن طريق
عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن جده ابن عمر :
فأكملوا ثلاثين ، فهذه متبعة قاصرة •

(١) فتح الباقي ص ٢٠٨ / ١ •

والمطل : ما كان مشمولاً بعلّة خفية •

والمضطرب : ما ورد مختلفاً •

وله شاهدان أحدهما بالمعنى رواه البخارى عن
أبى هريرة وثانيهما باللفظ عند النسائى •

**والفرد : هو الغريب كما سبق ، وينقسم الى
الشاذ والمنكر عند من يفرق بينهما كما سبق •**

**المطل : عند ابن حجر (١) حديث ظاهره
السلامة اطلع فيه الباحث بعد التفتيش على قادح ،
والعلة قد تكون فى السند أو فى المتن اه •**

ومما فى السند اكتشاف التفرد أو الارسال
أو الانقطاع لما قد وصله راويه أو وقف لما رفعه
ومما فى المتن ادراج متن فى متن •

**المضطرب : ما ورد مختلفاً عن راو واحد بأن
رواه مرة على وجه ومرة على وجه مخالف له ، أو عن
أكثر من راو بأن رواه جماعة كل منهم على وجه
مخالف للآخر فى متن أو فى سند وهو الغالب
والاختلاف فيه انما يكون اذا تساوى الاختلاف فى**

(١) الشنشورى ظهر الورقة ١٠٨ •

والمدرج : الملحق في الخبر من قول راو :
صحابي أو غيره .

والموضوع : هو الخبر الكذب المخلوق على

الوجهين بحيث لم يرجح منها شيء ، ولم يمكن
الجمع ، والاضطراب يوجب الضعف لاشعاره بعدم
ضبط روايته .

المدرج : يقع في المتن وفي السند ، ولكل منهما
أقسام : فمن المدرج في المتن الملحق بالخبر في أوله
أو في أثنائه أو في آخره وهو الأكثر من قول راو
صحابي أو غيره بلا فصل بين الخبر والملحق ،
فيلتبس على من لا يعلم الحال ، ويتوهم أن الجميع
مرفوع ، وسببه أما تفسير غريب في الخبر أو
استتباط مما فهمه منه .

قال ابن حجر : (ويدرك الإدراج بورود رواية
مفصلة للقدّر المدرج مما أدرج فيه أو من التنصيص
على ذلك من الراوى أو من بعض الأئمة المطلعين أو
بإستحالة أن يقول النبي ﷺ ذلك .

الموضوع : عرفه الشيخ أعلاه ، وهو شر أنواع

رسول الله ﷺ المصنوع من واضعه ، وهو شر
أنواع الضعيف ، ولا تحل روايته لأحد علم بحاله
الا ببيان وضعه .

ويعرف وضع الحديث باقرار أو ركاة اللفظ
أو بغير ذلك .

الضعيف من مرسل ومنقطع ومعضل وغيرها ، ولا
تحل روايته سواء كان في الأحكام أو القصص أو
المواعظ أو غير ذلك لأحد علم بوضعه الا ببيان
وضعه . ولا يجوز الاحتجاج ولا الترهيب ولا
الترغيب به .

ويعرف وضع الحديث باقرار واضعه ، واستشكل
ابن دقيق العيد القطع بوضع حديث باعتراف
واضعه اذ قد يكذب في اعترافه . فلاحتيال ألا
نصرح بالوضع بل نرده لاعتراض راويه بما يفسقه .
كما يعرف وضع الحديث بركاة اللفظ أو ركاة
المعنى أو بركاكتهما معا .

قال ابن حجر (١) : ومن القبرائين التي يدرك بها

(١) النزهة ص ٣١ و ٣٢ .

الوضع ما يؤخذ من حال الراوى كما حدث من غيات
ابن ابراهيم و اضافته للمهدى الجناح الى ما يجرى
فيه السباق من خف أو حافر ، ومنها ما يؤخذ من
حال المروى كأن يكون مناقضا للقرآن الكريم أو
السنة المتواترة أو الاجماع القطعى أو صريح
العقل حيث لا يقبل شىء من ذلك التأويل •

قال : والواضعون للحديث أقسام :

١ — قسم يضعونه استخفافا بالدين و افسادا له
ليضلوا به الناس • قلت (أى المحقق) : ومن أخبث
هؤلاء وأخفاهم دسييسة المتمسلمون أى الذين
أظهروا حسن الاسلام من اليهود والمجوس فدرسوا
فى الدين ما أصاب المسلمين بكثير من المصائب •

٢ — قسم : يفعلونه انتصارا وتعصبا لمذاهبهم
أو تقربا لبعض الأمراء أو اكتسابا وارترقا •
٣ — قسم : يلجأون الى اقامة الدليل على ما أفتوا

به •

٤ — قسم : يتدينون به لترغيب الناس فى أفعال
الخير بزعمهم وهم منسوبون للزهد • قال

والمقلوب قسمان : ما كان مشهورا براو فأبدل
(هكذا) بواحد نظيره للترغيب فيه ، وما قلب
فيه سند المتن ، فيجعل المتن آخر مروى بسند غيره ،

العراقي (١) : شرهم قوم الزهد الذين كانوا
يضعون الأحاديث حسبة اه ، وقال الشيخ
النبهاني (٢) : ولا عبرة بما ذهب اليه بعض الكرامية
وبعض الصوفية من إباحة وضع الحديث في
الترهيب والترغيب لأنها من جملة الأحكام
الشرعية •

وقد أجمعوا على أن الكذب على النبي ﷺ من
أكبر الكبائر ، وبالنسبة أبو محمد الجويني فكفر من
تعمده •

قال الشيخ زكريا (٣) : المقلوب من أقسام
الضعيف •

والقلب قسمان : سهو وعمد والقسمان المشار
اليهما في المتن للقلب : العمد • والعمد قسمان :

(١) العراقي ص ١٢٨/١

(٢) شرح المنظومة البيقونية في المصطلح •

(٣) فتح الباقي ص ٣٨ •

وبالعكس بقصد الامتحان ، ومنه قلب ما لم يقصد قلبه •

التدليس ثلاثة أقسام :

تدليس الاسناد كمن يسقط من حديثه لصغره ،

أحدهما ما كان مشهورا فأبدل به واحد نظيره في الطبقة للترغيب فيه وللاغراب •

قال ابن حجر (١) وهو من أقسام الموضوع كما قدمناه ، والقسم الثاني ما قلب فيه سند تام لمثن فيجعل لمثن آخر روى بسند غيره ، وما عكس من ذلك بقصد الامتحان كامتحان المحدثين ببغداد لبخارى في مائة حديث قلبوا متونها ، ودفعوها لعشرة رجال ، فلما صوبها لهم أقرؤا له بالحفظ • وما لم يقصد قلبه فهو المقلوب سهوا •

وأما المقلوب متنا فمثاله حديث المنفق
« حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » • فانه جاء
حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله •
قال الشيخ زكريا •

(١) النزهة ص ٣٠ •

ويرتقى لشيخ شيخه فمن فوقه بعن ونحوها •

التدليس (١) أن يروى عن سَمع منه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، وهذا بخلاف الارسال الخفى ، فانه وان شارك التدليس فى الانقطاع يختص بمن روى عن عاصره ولم يسمع منه •

واختلف فى أهل هذا القسم من التدليس فقيل :
يرد حديثهم مطلقا سواء بينوا السماع أم لم يبينوا
والصحيح — كما قال ابن الصلاح •

التفصيل (٢) فان صرح بالاتصال كقوله :
سمعت وحدثنا وأخبرنا فهو مقبول يحتج به ، وان
أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل ، والى هذا
ذهب الأكثرون ، وهو قول الشافعى وعلى بن
المدينى ويحيى بن معين وغيرهم ، وقيل : ان لم
يدلس الا عن الثقات كسفيان بن عيينة قبل
والا فلا ، وذمه شعبة وبالغ فى ذمه ، وقال : انه
أخو الكذب قلت ولماذا أخوه ؟ انه هو •

(١) فتح الباقى ص ١٨٠ / ١

(٢) المقدمة ص ٣٥ •

وتدليس الشيوخ : وهو أن يصف الشيخ بما لا يعرف به من اسم أو كنية أو لقب أو غيرها .
وتدليس التسوية : وهو شرها ، وهو أن يروى حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر ، فيسقط الضعيف ، ويروى عن الثقة الأول عن الثقة الثاني ، ويسقط الضعيف من بينهما .

فصل

أقسام التحمل ثمانية :

واختلف في الرواية بالاجازة ، فمن منعها قال : تدليس الشيوخ هو القسم الثاني ، وأمره أخف من الأول ، والغرض منه توعير الطريق على السامع . قال العراقي (١) : قال ابن الصلاح : وفيه تضييع للمروى عنه — قلت : وللمروى أيضاً بأن لا يتنبه اليه فيصير بعض رواته مجهولاً .

والقسم الثالث : تدليس التسوية . وباسقاط الضعيف يستوى الاسناد كله ثقات .

أول الاقسام الثمانية : سماع لفظ الشيخ سواء

(١) العراقي ص ١٨٨ / ١ .

أولها : سماع لفظ الشيخ ، وهو المشافهة •
ثم القراءة على الشيخ من حفظ أو كتاب ،
والشيخ أو ثقة غيره حافظ لما قرىء أو ممسك لأصله
مع استماع وعدم غفلة ، وتسمى عرضا •
ثم الاجازة وهي أنواع :

كان من حفظه أو من كتابه ، وسواء كان باملاء أو
بغير املاء ، وان كان الاملاء أعلى لجريان العادة
بالمقابلة بعده •

ثانيها : القراءة على الشيخ من حفظ أو كتاب
للقارىء أو الشيخ أو لغيرهما ، أو سماع الشخص
بقراءة غيره على الشيخ من كتاب أو من حفظه
والشيخ أو غيره من السامعين حافظ لما قرىء ،
والشيخ أو الثقة ممسك لأصله مع استماع منه
لما يقرأ وعدم غفلة •

وسمى أكثر المحدثين القراءة على الشيخ عرضا
لأن القارىء يعرض على الشيخ الحديث كما يعرض
القارىء القرآن على المقرئ ، واستدل البخارى
على ذلك بحديث ضمام •

- أرفعها تعيين المجاز والمجاز به
- والمناولة : وهى قسمان :
- مقرونة بإجازة وهى أعلى الاجازات

القسم الثالث : الاجازة المجردة عن المناولة ، وهى أنواع تسعة يرجع اليها فى المبسوطات ، وأرفعها تعيين المجاز به والمجاز له كقوله : أجزت لك أو لكم أو لفلان صحيح البخارى أو جميع هذه الكتب •

واختلف فى الرواية بالاجازة ، فمن منعها قال : لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة ، وليس كل طالب يقدر عليها •

قال العراقى (١) فى شرط الاجازة • قال ابن الصلاح : انما تستحسن الاجازة اذا كان المجيز عالما بما يجيز ، والمجاز له من أهل العلم لأنها توسع وترخص •

القسم الرابع : المناولة وهى قسمان :
أحدهما : مناولة مقرونة بإجازة وهى أعلى

(١) العراقى ص ٨٧ •

وغير مقرونة بها .
ثم المكاتبة بخط الشيخ أو ثقة غيره بإذنه .

الاجازات ، ولها صور أعلاها أن يناوله شيئا من
سماعه أصلا أو فرعاً مقابلاً به ويقول : هذا من
سماعى أوروأيتنى عن فلان ، فأرو عنى ونجو ذلك
وهذه المناولة المقرونة بالاجازة حالة محل السماع
عند بعضهم ، وليس عند الأكثرين .

والثانى من أقسام المناولة : غير المقرونة بالاجازة
بأن يناوله الكتا بويقول : هذا من حديثى وسماعى
ولا يقول له : أروه عنى ولا أجزت لك روايته ،
ولا تجوز الرواية بها قال ذلك النووى (١) .

القسم الخامس : المكاتبة : بخط الشيخ وهى
أعلى أو بخط ثقة غيره بإذنه لغائب أو حاضر . فان
اقتربت بالاجازة أشبهت فى الصحة والقوة المناولة
المقرونة بالاجازة ، وان تحررت منها صح
الأداء بها على الصحيح المشهور ، ويكفى فى الرواية
بها أن يعرف المكتوب له خط الذى كاتبه ، وأبطل

(١) التقريب ص ٢٦ .

ثم اعلام الشيخ للطالب بشيء من مرويه مجردا
عن الاجازة •

ثم الوصية من الشيخ عند موته أو سفره للطالب
بكتاب أو نحوه •

الوجادة : وهى أن تجد بخط من عاصرتة •

الاعتماد على الخط قوم منهم الغزالي فاشتراطوا
البينة برؤيته وهو يكتب •

وقال النووى (١) : والصحيح أن يقول فى
الرواية بها : كتب الى فلان قال : حدثنا فلان أو
أخبرنى فلان مكاتبة أو كتابة ولا يقول : حدثنا
وأخبرنا •

القسم السادس : اعلام الشيخ للطالب بشيء من
مرويه مجردا من الاجازة ، وقد جوز الرواية بها
البعض دون البعض •

القسم السابع : الوصية من الشيخ عند موته
أو سفره بكتاب يرويه أو نحو ذلك ، ووافق عليها
ابن سيرين ثم قال بعد ذلك : لا آمر ولا أنهى •

(١) التقريب ص ٢٧ •

أو عهدت وجوده ما لم يحدثك به ، ولم يجر ذلك ،
فقل : وجدت بخطه ان وثقت بالخط فان لم تثق
فقل : وجدت عنه أو قيل : انه بخط فلان ونحوهما •

قال الشيخ زكريا (١) : وأنكر ابن أبي الدم
القول بمنع الرواية بالوصية ، وقال : الوصية أرفع
درجة من الوجدادة ، وهي معمول بها عند الشافعي
وغيره . وهذه أولى وتبعه شيخنا اه يعنى ابن
حجر •

القسم الثامن : الوجدادة ، وهي مصدر غير
مسموع من العرب بل ولده أهل الفن ، وهي عند
المحدثين أن تجد بخط من عاصرتة أو عهدت وجوده
ولم يحدثك به ، ولم يجر لك روايته ، فقل :
وجدت بخطه ان وثقت بالخط المذكور ، فان لم تثق
بأنه خطه فقل : وجدت عنه أو وجدت بخط قيل :
انه خط فلان ونحوها أو ظننت أنه خط فلان •
قال العراقي (٢) : وقد استعمل غير واحد من أهل

(١) فتح الباقى ص ٢/١١٠ •

(٢) العراقي ١/١١٢

فان وجدت بغير خطه لكن وثقت بصحة النسخة ،
فقل : قال فلان فان لم تثق بصحتها فقل : بلغنى •
وفي الاجازة وما بعدها خلاف مختلف الترجيح •

فصل

وصيغ الأداء : سمعت وحدثنى ، ثم أخبرنى
وقرأت عليه ، ثم قرئ عليه وأنا أسمع ، ثم
ناولنى •

"حديث الوجدادة مع الاجازة ، وهو واضح كقوله :
وجدت بخط فلان وأجازه لى •
وقال العراقي (١) : كلما ذكر من الرواية بالوجدادة
منقطع سواء وثق بأنه خط من وجدده عنده أم لا ،
ولكن اذا وثق بالخط أخذ ثوباً من الاتصال •
وفي الاجازة وما بعدها وهو المناولة والكتابة
والاعلام والوصية والوجدادة خلاف مختلف
الترجيح وقد توضح فيما سبق •

فصل — صيغ الأداء

صيغ الأداء لما تحمله الراوى على مراتب :

(١) العراقي ص ١/١١٣ •

ثم شافهنى ، ثم كتب الى ، ثم عن ونحوها •

فصل

ان قل عدد السند ، فاما أن ينتهى الى النبى

ﷺ أو الى امام كشعية •

الأولى : سمعت ، وحدثنى أو حدثنا •

الثانية : أخبرنى وقرأت عليه •

الثالثة : قرئ عليه وأنا أسمع ، ومثلها أخبرنا

أو قرأنا عليه •

قال ابن حجر (١) : والتعبير بقرأت لمن قرأ خير

من التعبير بالاخبار لأنه أفصح بصورة الحال •

الرابعة : أنبأنى •

الخامسة : ناولنى •

السادسة : شافهنى أى بالاجازة •

قال ابن حجر (٢) : وأطلقوا المشافهة فى الاجازة

المتلفظ بها تجوزا •

السابعة : كتب الى أى بالاجازة •

(١) النزهة ص ٥٨ •

(٢) النزهة ص ٥٨ •

فالأول : العلو المطلق ، والثاني العلو النسبي —
ومن العلو النسبي الموافقة •

الثامنة : عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع والاجازة بل ولعدم السمع والاجازة أيضا مثل :
قال وذكر •

العالى والنازل

العالى ما يقل فيه عدد السند الى النبي ﷺ أو الى امام ذي صفة عالية كالحفظ والضبط والتصنيف كشعبة بن الحجاج • والرغبة في العلو لكونه أقرب الى الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان الخطأ •

العلو المطلق : ما ينتهي بعلو الى النبي ﷺ •
العلو النسبي : قال ابن حجر (١) : هو ما يقل فيه العدد الى ذلك الامام ، ولو كان العدد الى منتهاه كثيرا •

(١) النزعة ص ٥١ •

وهى الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير
الطريق التى توصل الى ذلك المصنف •

قال العراقى (١) : اذا كان قرب الاسناد مع
ضعف الرواة فلا التفات الى هذا العلو أ ه •

الموافقة : من العلو النسبى وهى الوصول الى
أحد المصنفين لكتب السنة من غير الطريق التى
توصل الى ذلك المصنف • قال ابن حجر (٢) :

ومثال الموافقة : روى البخارى حديثا عن قتبية
عن مالك ، فلو روينا من طريق البخارى كان
بيننا وبين قتبية ثمانية رواة ، ولو روينا ذلك
الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج عن
قتبية لكان بيننا وبين قتبية فيه سبعة ، فقد حصلت
لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو
الاسناد •

البدل : من العلو النسبى ، وهو الوصول الى
شيخ شيخ أحد المصنفين لكتب السنة من غير

(١) العراقى ص ١٠٠/٢ •

(٢) النزهة ص ٥٨ •

ومنه البذل : وهو الوصول الى شيخ شيخه
كذلك .

ومنه المساواة : وهو استواء عدد الاسناد من
الراوى الى آخره مع اسناد عدد المصنفين .
ومنه المصافحة : وهى الاستواء مع تلميذ ذلك
المصنف .

الطريق التى توصل الى ذلك المصنف .
قال ابن حجر (١) : كأن يقع لنا ذلك الاسناد
بعينه من طريق أخرى الى القعنبي عن مالك ،
فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة .

المساواة : من مباحث العلو النسبى وهى
استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخر
الاسناد مع اسناد أحد المصنفين لكتب السنة .

قال ابن حجر (٢) كأن يروى النسائي مثلا حديثا
يقع بينه وبين النبى ﷺ أحد عشر نفسا ، فيقع
لنا ذلك الحديث بعينه باسناد آخر الى النبى ﷺ

(١) النزهة ص ٥١ .

(٢) النزهة ص ٥٥ .

فان تشارك الراوى ومن روى عنه في السنن أو
اللقى فهو رواية الأقران •

يقع بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفسا
فتساوى النسائي من حيث العدد •

المصافحة : وهى الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف
لكتاب من كتب السنة ، ومثاله أن يستوى الراوى
مع تلميذ للبخارى أو مسلم ، فيكون كأنه سمع
الحديث من البخارى أو مسلم وصافحه كما
صافحه ذلك التلميذ •

وبقى من أقسام العلو قدم وفاة الراوى عن
شيخ على وفاة راو آخر على ذلك الشيخ • قاله
العراقى (١) •

وبقى من أقسام العلو أيضا قدم السماع ،
فمن تقدم سماعه عن شيخ كان أعلى ممن سمع ذلك
الشيخ نفسه بعده • قاله العراقى أيضا (٢) •

رواية الأقران : عندما يتساوى الراوى مع من

(١) العراقى ص ٢/٢٦٠ •

(٢) العراقى ص ٢/٢٦٣ •

ومنه المديح : وهو أن يروى كل من القرينين عن الآخر .

وأن يروى عن من هو دونه في السن أو اللقى أو المقدار فهو رواية الأكابر عن الأصاغر .
ومنه رواية الآباء عن الأبناء ، وعكسه هو الأكثر .

روى عنه في السن أو اللقى مع المشايخ ، وهو قسمان :

١ - المديح : وهو أن يروى أحد القرينين عن الآخر أخذاً من دياجتي الوجه لتساويهما وتقابلهما ، ومثاله في الصحابة رواية أبي هريرة عن عائشة وروايتها عنه ، وفي التابعين رواية الزهري عن أبي الزبير وروايتها عنه .

غير المديح : وهو أن يروى أحد القرينين عن الآخر ولا يروى الآخر عنه .

رواية الأكابر عن الأصاغر : هو أن يروى عن من هو دونه في السن أو اللقى أو المقدار مثل رواية العبادلة الأربعة وأبي هريرة عن كعب الأحماس من التابعين .

وان اشترك اثنان عن شيخ ، وتقدم موت
أحدهما فهو السابق واللاحق •

وان روى عن اثنين متفقى الاسم أو مع الاسم
الأب أو الجد أو النسبة ولم يتميزا ، فان كانا ثقتين
لم يضر • ويتبين المهمل منهما باختصاص الراوى

رواية الآباء عن الأبناء : احدى صور رواية
الأكابر عن الأصاغر •
وعكسه وهو رواية الأبناء عن الآباء هو الأكثر
حدوثا •

السابق واللاحق : اذا روى اثنان عن
شيخ وتقدم موت أحدهما بأمد بعيد • ومثال
ذلك أن البخارى حدث عن تلميذه أبى العباس
السراج أشياء ومات سنة ٢٥٦ وآخر من حدث
عن السراج مات ٣٩٣ •

ولبحث الرواية عن المتفقين فى الاسم والنسبة
مزيد التفات الى المتفق والمفترق الآتين :
من حدث وجحد جزما كقوله : كذب على رد ذلك

بغيره • فان لم يتبين الاختصاص ، وكان مختصا
 بهما معا فاشكاله شديد يرجع فيه الى القرائن •
 وان روى عن شيخ فجدد الشيخ مرويّه جزما
 ردا أو احتمالا قبل في الأصح •
 ومن هذا النوع من حدث ونسى •

الخبر •

قال ابن حجر (١) : لكذب واحد منهما لا بعينه .
 ولا يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض •
 من حدث ونسى : وان جدد احتمالا كقوله :
 لا أذكر هذا ، أو لا أعرف أنى حدثته به قبل الحديث
 في الأصح لأن الراوى مثبت والشيخ ناف ، ولأنه
 ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال ، وحكى عن
 جماعة من الحنفية عدم قبول المروى •

قال ابن حجر (٢) : لأن الراوى فرع الشيخ •
 فاذا انتفت روايته انتفت رواية فرعه كشهادة
 فرعه ، ورد هذا بأن شهادة الفرع لا تسمع مع
 القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية أ ه •

(١) النزهة ص ٥٥ •

(٢) النزهة ص ٥٥ •

فصل

الرواة ان اتفقت أسماءهم وأسماء آباؤهم
واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمفترق .

فصل — الرواة واتفاقهم واختلافهم

المتفق والمفترق : المتفق في اللفظ والخط والمفترق
في المسمى ، وهو فن مهم ، ومن فوائد معرفته
الأمن من اللبس قريبا يعد المتعدد واحدا ، وربما
يكون أحد المتفقين غير ثقة فيضعف ما هو صحيح
أو يصحح ما هو ضعيف .

وهو ثمانية أقسام اقتصر الشنشـوري في
المختصر على قسم واحد ، وأرجع في الشرح الباقي
الى المطولات .

ومثال ما وقع فيه الاتفاق في الاسم واسم الأب
الخليل بن أحمد ، وذكر في الشرح ستة لهم هذا
الاسم ، وأما ما اتفق فيه اسم الراوى والأب
والجد فمنه أحمد بن جعفر بن حمدان ، وهم
أربعة .

وان اتفقت أسماؤهم خطأ واختلفت نطقا فهو
المؤتلف والمختلف .

وان اتفقت أسماؤهم ، واختلفت أسماء آبائهم
نطقا ، أو اختلفت أسماؤهم واتفقت آبائهم فهو
المتشابه .

المؤتلف والمختلف : المؤتلف في الخط والمختلف
في اللفظ ، وهو من ليس له مصدر الا النقل مثل
أسيد وأسيد بفتح الهمزة في الأول وضمها في
الثاني ومثل سلام بتشديد اللام وتخفيفها .

المتشابه : واختلاف أسماء الآباء فيه نطقا مع
الاتفاق خطأ نحو موسى بن علي بفتح العين وكسر
اللام وموسى بن علي بضم العين وفتح اللام ،
وهو مركب من المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف .

ومن المشتبه المقلوب : وهو أن يكون اسم أحد
الراويين كاسم أبي الآخر خطأ ولفظا ، واسم
الآخر كاسم أبي الأول لفظا وخطا كالأسود بن يزيد
ويزيد بن الأسود .

فصل

- ومن المهم للمحدث معرفة طبقات الرواة
 - ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم
 - وأحوالهم من تعديل وتجريح وجهالة
-

طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم

عرف ابن حجر (١) الطبقة بأنها عبارة عن جماعة اشتركوا في الفن ولقاء المشايخ ، وقد صنف فيها جماعة ، فمنهم من اختصر كمسلم بن الحجاج ، ومنهم من طول كمحمد بن سعد في الطبقات ، وبمعرفتها يحصل الأمن من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في الأمر نفسه ليس كذلك ، وبمعرفة البلدان يحصل الأمن من تداخل الاسمين اذا اتفقا ، وذكر في الشرح تواريخ وفيات كثير من الصحابة والتابعين والأئمة ، وأهم أحداث السنين بعد الهجرة الى وفاة النبي ﷺ

(١) النزهة ص ٦٥ .

ومراتب التعديل والجرح ، وأرفع مراتب التعديل الوصف بأفعل كأوثق الناس ، ثم ما تأكد بصفة كثقة ثقة ، أو بصفتين كثقة حافظ .

الجرح والتعديل

من المهم معرفة ذلك . قال ابن حجر (١) : لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله ، بل البعض يكون ضعيفا في بعض مشايخه دون بعض أه قلت وقد يكون ضابطا في صغر سنه ضعيفا في شيخوخته .

قد حصر ابن حجر (٢) أسباب الطعن في الراوى في عشر مراتب بعضها أشد في الجرح من الآخر وها هي مرتبة ترتيبا تنازليا :

- ١ — كذب الراوى في الحديث وهو في الموضوع .
- ٢ — تهمته بذلك ، وهو في المتروك .
- ٣ — فحش غلظه وهو في المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة .

(١) النزهة ص ٦٦ .

(٢) النزهة ص ٣١ و ٣٢ .

- ٤ — غفلته عن الانتقان •
- ٥ — فسقه بالقول أو الفعل بما لا يبلغ الكفر •
والرابع والخامس في المنكر •
- ٦ — وهمه وهو في المعلن •
- ٧ — مخالفته للثقات ، ويكون في الآتي :
- (أ) ادراج الاسناد بسبب تغيير السياق •
- (ب) ادراج المتن بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرغوع من كلام النبي •
- (ج) القلب بتقديم أو تأخير •
- (د) الزيادة في متصل الأسانيد : هو أن يزيد راو رجلا لم يذكره غيره ، ومن لم يذكره أتقن من الذي ذكره •
- (هـ) المضطرب : بأن كانت المخالفة بأبدال الراوى ولا مرجح لإحدى الروايتين •
- (و) التصحيف : أن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فهو التصحيف ، وإن كان بالنسبة للشكل فالمحرقة •

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح
كشيخ أو يروى حديثه •

وأسوأ التجريح الوصف بأفعل كأكذب الناس
ثم دجال أو كذاب أو وضاع •

٨ — الجهالة بالراوى : بأن تكثر نعوته من اسم
أو كنية أو لقب أو حرفه أو نسبة وقد تكون الجهالة
بالراوى بسبب اقلاله من الحديث فان سمي وانفرد
بالرواية عنه راو واحد كان مجهول العين ، وان روى
عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال أو
المستور •

٩ — البدعة فان كانت بمكفر لا يقبل حديثه ،
وان كانت بمفسق قبل حديث من لم يكن داعية
لبدعته ، فان روى ما يقوى بدعته رد حديثه •

١٠ — سوء الحفظ : والمراد به من لم يرجح
جانب اصابته على جانب خطئه • أه من ابن حجر
بتصرف •

ومن المقارب لأسهل التجريح : صالح الحديث

- وأسهلها ساء الحفظ أو لين أو فيه مقال •
 - وتقبل التركيبية من عارف ولو واحد على الأصح •
 - والجرح مقدم على التعديل إن صدر من عارف مفسرا • فإن خلا المجروح عن تعديل قبل جرحه من عارف مجملا على المختار •
 - ومن المهم معرفة كنى المسمين وأسماء المكنيين •
 - ومن اسمه كنيته •
-

أو مقاربه أو جیده أو حسنه أو صويلح أو ليس به بأس •

ويلى أسوأ التجريح : متهم بالكذب وساقط وهالك ومثروك • ويقبل الجرح كما تقبل التركيبية من عارف بأسبابهما ، ولو كان المزكى أو المجرح واحدا على الأصح •

معرفة الكنى والأسماء

قال ابن حجر (١) : من اشتهر باسم وله كنية لا يؤمن أن يأتى فى بعض الروايات مكنيا فيظن أنه آخر •

(١) النزهة ص ٦٩ •

- ومن كثرت كُناه ونعوته .
- ومن وافقت كنيته اسم أبيه ، أو عكسه .
- أو كنيته كنية زوجته .
- ومن وافقت كنيته اسم ابنه .
- ومن نسب الى غير أبيه .
- أو الى غير ما يسبق اليه الفهم .
- ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده .
- أو اسمه واسم شيخه ، وشيخ شيخه فصاعدا .
- ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه .
- ومن المهم معرفة الأسماء المجردة ، والمفردة
- والكنى ، والألقاب ، والأنساب ، والقبائل ، أو
- الأوطان بلادا أو ضياعا أو سككا أو مجاورة .

وذكر العراقي (١) : أن ابن الصلاح قسم هذا النوع المشتغل على النوعين الى عشرة أقسام ، وتتنظر في المطولات .

الأسماء المجردة : قال ابن حجر (٢) : قد جمعها

(١) خلاصة الفكر الورقة ١٤٩ .

(٢) النزهة ص ٧٢ .

والنسبة الى الصنائع والحرف ، وقد يقع فيها
الاتفاق والاشتباه كالأسماء ، وقد تقع الأنساب
ألقابا كذلك .

جماعة ، فمنهم من جمعها بغير قيد كابن سعد في
الطبقات والبخارى في تاريخه ، وابن أبى حاتم في
الجرح والتعليل ، ومنهم من أفرد الثقات ، ومنهم
من تقيد بكتاب مخصوص كرجال البخارى
لأبى النصر الكلاباذى اه .

الأسماء المفردة : أى الآحاد التى لا يكون
منها فى الصحابة فمن بعدهم غيرها .
الكنى : يعنى المفردة .
الألقاب : أى المفردة .

الأنساب والقبائل والأوطان . . الخ : قد يقع
فى الأنساب الاتفاق والاشتباه كما يقع فى الأسماء .
ومثال وقوع الأنساب ألقابا خالد بن مخلد
القطوانى كان كوفيا ويلقب بالقطوانى وكان يغضب
منها .

ومن المهم معرفة الموالي من أعلى وأسفل بالرقب
أو الحلف ، ومعرفة الاخوة والأخوات •
ومن المهم معرفة آداب الشيخ والطالب •

الموالي

والمراد بالموالي المنسوبون الى القبائل بولاء
العتاقة وهو الأغلب بالنسبة لولاء الحلف •
ومنهم من أريد به ولاء الاسلام كالامام محمد
ابن اسماعيل البخارى ، قيل له الجعفى لأن جده
كان مجوسيا فأسلم على يد جعفى •
ومثال الاخوة : سهل وعباد وعثمان بنو حنيف
مصغرا ، وقد ذكر فى الخلاصة أمثلة للاخوة الأربعة
والخمسة والسبعة •

آداب الشيخ والطالب

وهى كثيرة منها اخلاص النية وحسن الخلق ،
والحرص على نشر الحديث والنظافة فى البدن
والثوب ، والجد فى تحصيل الحديث والعمل به ،
وليحذر الطالب أن يمنعه التكبر والحياء عن طلب

ومن التحمل والأداء •
وصفة كتابة الحديث ، وعرضه ، وسماعه ،
واسماعه ، والرحلة فيه •

العلم ، وألا يكون همه تكثير الشيوخ لمجرد الكثرة
وينبغي له أن يقدم قراءة كتاب في علم الحديث
حفظاً أو تفهماً ، ويبدأ بقراءة البخاري ثم مسلم
ثم السنن •

سنن التحمل والأداء

قال ابن حجر : (١) الأصح اعتبار سنن التحمل
بالتمييز ، وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم
الأطفال مجالس الحديث ، ويكتبون لهم أنهم
حضرُوا هـ •

أما الأداء ففريد بالاحتياج والتأهل •

وصفة كتابة الحديث

وهو أن يكتب مفسراً مبيناً ، ويشكل المشكل منه ،
وينقطه ، ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى

(١) النزهة ص ٧٥ •

وتصنيفه على المسانيد ، أو الأبواب •

مادام في السطر بقية ، والا ففى اليسرى ، ويكره
الخط الرقيق الا لضيق الورق والا اذا كان رحالا
ويستحب له تحقيق الخط وتجويده دون المشق
والتعليق ، والمشق : سرعة الكتابة •

عرض الحديث : وعرض الحديث مقابلته مع
الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه •
وكذلك صفة سماعه واسماعه بأن لا يتشاغل
بما يخل به من نسخ أو حديث أو نعاس •
الرحلة في طلبه : بعد أن يستوعب حديثه أهل
بلاده ، والمقصود بالرحلة في طلب الحديث أمران
أحدهما : تحصيل علو الاسناد ، وقدم السماع
والثانى : لقاء الحفاظ والاستفادة منهم •

التصنيف فى الحديث

١ - نظام المسانيد : بأن يجمع مسند كل
صحابى على حدة ، ويرتبهم على سوابقهم أو على
حروف المعجم وهو الأفضل •

أو العلل ، أو الأطراف • ومن المهم معرفة سبب الحديث •

والتأليف لكونه مطلق الضم أعم من التصنيف الذى هو جعل كل صنف على حدة ، ومن الانتقاء لما يحتاجه من الكتب لأبواب يريد لها « كرياض الصالحين » « وكجمع الصحيحين » لعمر بن بدير الموصلى (المخطوط بمتحف لندن) •

٢ - نظام الأبواب : أى الفقهية أو غيرها بأن يجمع فى كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتاً أو نفياً •

قال ابن حجر (١) : الأولى أن يقتصر على ما صح أو حسن ، فان جمع فليبين علة الضعف اه •

الترتيب على العلل : قال الشيخ زكريا (٢) :
بأن يجمع فى كل حديث طريقه بحيث يتضح ارسال ما يكون متصلاً ، أو وقف ما يكون مرفوعاً •

(١) النزهة ص ٧٦ •

(٢) خلاصة الفكر الورقة ١٦٣ •

وقد صنفوا في غالب هذه الأنواع ، وهي نقل
محض مستغنية عن التمثيل ، ظاهرة التعريف •
والله أعلم •

قال الشيخ الشنشوري :

والى هنا انتهى بنا الكلام في هذه المقدمة
وفي شرحها ، جعلها الله خالصين لوجهه الكريم
وعصمنا من الشيطان الرجيم ، وشفع
فينا وأقاربنا ومن يلوذ بنا وولدى عبد الوهاب

الترتيب على نظام الأطراف : فيذكر طرف
الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده
أما مستوعبا وأما متقيدا بكتب مخصوصة كما صنف
المزى تحفة الأشراف في أطراف الكتب الستة :
الصحيحين والسنن ، وكما صنف خلف الواسطي
أطراف الصحيحين •

ومن المبسوطات في المصطلح ألفية العراقي
وشرحها له وللشيخ زكريا الأنصاري •

سيدنا محمدا سيد المرسلين ﷺ وعلى آله وصحبه
أجمعين ، وسلم تسليما كثيرا أبدا ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلى العظيم ، والحمد لله رب العالمين •

وبهذا تم تحقيق كتاب (المختصر في مصطلح أهل
الأثر) للشيخ الشنشوري ، وتم معه شرحه
بأوضح العبارات وأسهل التفسيرات •

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات •

- ١ - الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر طبعة
محمد علي صبيح الثالثة .
- ٢ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر
مطبعة الاستقامة سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٣ - فتح الباقي بشرح الفية العراقي للشيخ
زكريا الانتصاري طبع فاس ١٣٥٤ هـ جزءان .
- ٤ - التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي
للعراقي طبع فاس ١٣٥٤ هـ ، ورمزها : العراقي
جزءان .
- ٥ - النخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية
للشيخ النبهاني مطبعة مصطفى محمد .
- ٦ - التقريب للنووي طبعة محمد علي صبيح
سنة ١٣٨٨ هـ .
- ٧ - قواعد التحديث للشيخ جمال الدين
القاسمي مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- ٨ - خلاصة الفكر شرح المختصر للشنشوري
مخطوط بمكتبة الأزهر برقم ١٧١ مصطلح .

الموضوع رقم الصفحة

المقدمة — حاجة العصر الى نشر علوم الحديث — ١ — ١٣

الحديث — الخطوة الأولى في تجميع

السنة الصحيحة — المختصر في مصطلح

أهل الأثر — الشيخ عبد الله الشنشوري

النسخة الأم في التحقيق — منهج

التحقيق •

أنواع الحديث : الصحيح — ١٤

الحسن — ١٧

الضعيف — ٢٠

المرفوع — ٢١

المسند — المتصل — ٢٣

الموقوف — المقطوع — ٢٤

المنقطع — ٢٦

المعضل — المعلق — ٢٧

المعنعن — ٢٨

المسلسل — ٢٩

المقواتر — المشهور — ٣٠

العزيز — ٣١

الموضوع	رقم الصفحة
الغريب	— ٣٢
المتروك — المنكر الفرد — الشاذ	— ٣٣
الاعتبار والمتابعات والشواهد	— ٣٥
المعلل — المضطرب	— ٤٠
المدرج — الموضوع	— ٤١
المقلوب	— ٤٤
التدليس	— ٤٥
أقسام التحمل	— ٤٧
السماع — القراءة والعرض	— ٤٨
الاجازة — المناولة — المكاتبة — الاعلام	— ٤٩
الوصفية	— ٥١
الوجدادة	— ٥٣
ضيق الأداء	— ٥٣
السند العالي والنازل — الموافقة	— ٥٥
البذل — المساواة	— ٥٦
المصافحة	— ٥٨
المتفق والمفترق	— ٦٢
المؤتلف والمختلف	— ٦٣

الموضوع	رقم الصفحة
طبقات الرواة — مواليدهم — وفياتهم	
بلدانهم	٦٤ —
الجرح والتعديل — مراتبهما	٦٥ —
الكنى والاسماء	٦٨ —
الأسماء المجردة	٦٩ —
المفردة والنسبة الى الصنائع والبلدان	٧٠ —
آداب الشيخ والطالب	٧١ —
صفة كتابة الحديث	٧٢ —
التصنيف في الحديث	٧٣ —
المراجع	٧٧ —
الفهرست	٧٨ —

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

